وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

السبت، 22 أبريل 2023

أخبار الطاقة

«الطاقة» تتابع مخزونات الوقود في المطارات والمحطات

الرياض

أعلنت وزارة الطاقة متابعتها على مدار الساعة، مخزونات الوقود في المطارات والمحطات لضمان أمن عمليات الإمداد للرحلات الجوية والبرية وموثوقيتها خدمةً لضيوف الرحمن في شهر رمضان المبارك، وأكدت الوزارة أنها ما زالت تتابع كل تفاصيل عمليات الإمداد عن كثب استعداداً لموسم الحج.

تقدم «المملكة» في مؤشرات المستقبل الأخضر عالمياً يحقق الأهداف المناخية

الرياض - حازم بن حسين

الرياض

تلتزم المملكة بالاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وتوفير فرص العمل لملايين الناس في المنطقة، من خلال الوصول للحياد الصفري بحلول عام 2060، ورفع المساهمات المحددة وطنياً لخفض الانبعاثات إلى أكثر من الضعف، من 130 إلى 278 مليون طن، وزراعة 10 مليارات شجرة، ورفع نسبة المناطق المحمية إلى أكثر من 30 ٪، من مساحة أراضي المملكة.

وخلال عامين من إطلاق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد لمبادرة السعودية الخضراء، أطلقت المملكة 17 مشروعًا جديدًا للطاقة المتجددة بقدرة 13.76، جيجاوات لإزالة نحو 23.1 مليون طن مكافئ تقريباً من ثاني أكسيد الكربون سنويًا. يضاف إلى ذلك إطلاق أكبر مجمع في العالم لإنتاج الهيدروجين النظيف، بقدرة إنتاجية تصل إلى 250 ألف طن سنويا بحلول عام 2026، أيضا إطلاق المرحلة الأولى لأكبر مركز إقليمي لالتقاط ونقل وتخزين ثاني أكسيد الكربون في مدينة الجبيل الصناعية بطاقة استيعابية ومليون طن سنويًا بحلول عام 2027، وبطاقة قصوى تصل إلى 44 مليون طن سنوياً بحلول عام 2035. وخلال العامين ذاتهم، تقدمت المملكة عالميا في مؤشر المستقبل الأخضر 10 مراكز، وحصلت على المركز عربيا، و20 عالميا في مؤشر خفض الانبعاثات، والمركز الأول عالميا في نمو انتاج الطاقة المتجددة.

تمضي المملكة بخطى ثابتة نحو إحراز تقدّم كبير في تخفيض الانبعاثات، وقامت مبادرة السعودية الخضراء بتفعيل مشاركة جميع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحويل الطموحات الوطنية إلى إجراءات ملموسة، ومهدت مبادرة السعودية الخضراء الطريق لزيادة تأثير العمل المناخي من خلال مبادرات جديدة واستثمارات إضافية.

تلتزم المملكة بتوليد 50 ٪، من طاقتها الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام 2030، وبالإضافة إلى التحوّل في مزيج الطاقة المحلي، تجري مبادرة السعودية الخضراء عدداً من البرامج والمشاريع الطَموحة لتقليل الانبعاثات، وتشمل هذه البرامج الاستثمار في مصادر الطاقة الجديدة، وتعزيز كفاءة الطاقة، والارتقاء ببرامج احتجاز الكربون وتخزينه، من خلال هذه المبادرات، ستتمكن المملكة من الوصول إلى أهدافها المناخية وإرساء مستقبلٍ مستدام.

وفي هذا الشأن يقول الاقتصادي فهد شرف: تهدف مبادرة السعودية الخضراء: إلى تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، وتسريع رحلة الانتقال الأخضر للمملكة والحد من تداعيات تغير المناخ، وتمهيد الطريق نحو تحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060، وتحقيق رؤية وخفض الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2030 يتطلب نهجاً متعدد الجوانب.

تستهدف المبادرة، زراعة 10 مليارات شجرة، بالإضافة إلى إعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، وتخطط المبادرة أيضا لزيادة المساحة المغطاة بالأشجار إلى 12 ضعفاً، فضلاً رفع نسبة تحويل النفايات عن المرادم إلى 94 ٪، بجانب زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 50 ٪، وتسعى مبادرة السعودية الخضراء إلى تحقيق أهداف الاستدامة في المملكة من خلال: الإشراف على جميع جهود المملكة وتوحيدها لمكافحة تغير المناخ تحت مظلة واحدة وبهدف واضح ومشترك، وتوحيد جهود القطاعين الحكومي والخاص لتحديد ودعم فرص التعاون والابتكار، تعزيز الاقتصاد الأخضر – تمثل الحزمة الأولى، التي تضم أكثر من 60 مبادرة ومشروعاً جديداً ضمن إطار مبادرة السعودية الخضراء، استثماراً مهماً في هذا السياق، تسريع التحول نحو الطاقة النظيفة والاضطلاع بدور رائد عالمياً في تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، ورفع مستوى جودة الحياة وحماية البيئة للأجيال القادمة في المملكة العربية السعودية.

تعد «المملكة صمَام الأمان للعالم في مجال الطاقة، والتحول إلى وسائل الطاقة المتجددة والطاقة الذرية والطاقة الشمسية واستخدام الأمونيا في الصناعة وكل التقنيات الحديثة التي يتم تطويرها وتطبيقها على أرض الواقع في قطاع التعدين والصناعة، وأن العالم يشهد حالياً تطوراَ في قطاع التعدين الذي يعتبر رافداً أساسياً للاقتصاد العالمي، ويجب التركيز على ربط المناجم بمواقع التصنيع، وإعادة هندسة المشهد عالمياً، والتحول في الطاقة وإنهاء الانبعاثات الكربونية، وقد جمعت المملكة الحلول الاقتصادية كافة في مكان واحد وذلك لصياغة مستقبل أفضل للتعدين والاستثمار في هذا القطاع.

تسعى المملكة إلى الارتقاء بجودة الحياة وحماية أجيال المستقبل سواء داخل المملكة أو خارجها، إذ باتت مظاهر التصحر والعواصف الرملية، وشحّ الموارد المائية العذبة، والارتفاع المستمر في درجات الحرارة، والظواهر المناخية المتطرفة، تؤثر سلباً على الظروف المعيشية والفرص المتاحة لسكان المنطقة. لذلك، نحن بحاجة ماسة إلى نهج شامل يراعي خصوصيات المنطقة ويجمع كافة فئات المجتمع. وتفخر المملكة بدورها المحوري في قيادة جهود التعاون الدولي الرامية لبناء مستقبل أكثر استدامة للعالم أجمع للمضي نحو الحقبة الخضراء المقبلة.

منتج سعودي يكشف عن عروضه الجديدة للبولي بروبلين والبولي إيثيلين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

كشف منتج محلي رئيس في المملكة العربية السعودية عن عروضه الجديدة للبولي بروبلين والبولي إيثيلين لشهر مايو والتي أظهرت عدم تغير من عمليات أبريل. وبالمثل، أبقى منتج محلي آخر عروضه دون تغيير لشهر أبريل.

وقال اللاعبون السعوديون إن شهر مايو يقدم توقعات متطابقة إلى حد كبير، والتي تم تشكيلها بالفعل وسط نقص الدعم في المصب والعودة الأخيرة من عمليات الإغلاق. وعلق أحد الموزعين المحليين قائلاً: «من المتوقع أن يظل التداول محدودًا مع حلول موسم الأعياد».

وفي الإمارات العربية المتحدة، أبلغ اللاعبون عن تلقيهم عروض استيراد جديدة للبولي بروبلين والبولي إيثيلين لشهر مايو من شركة سعودية كبرى مع عمليات تبييت مقارنة بالمستويات الأولية غير المخصومة لشهر أبريل». ومع ذلك، تراجع البائعون عن عروضهم الأولية هذا الشهر أيضًا وتمكن المشترون من الحصول على خصومات تصل إلى ثلاثة أرقام، حسبما صرح أحد المصنّعين.

وعلى صعيد متصل، قام المنتج المحلي الإماراتي، شركة بروج، بتدوير أسعار البولي بروبلين لشهر مايو مقارنة بشهر ابريل. ومع ذلك، فقد تم سماع عروض أقل تصل إلى 60 دولارًا أميركيًا للطن من المنتج بحلول منتصف الشهر حيث أبلغ اللاعبون عن ضعف الأنشطة بشكل عام.

وفي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، تم الإعلان عن استقرار عروض البولي بروبلين والبولي إيثيلين، من المنتج السعودي الرئيس في الأردن ولبنان، مقارنة بالشهر السابق. وأوضح تاجر مقيم في لبنان «نعتقد أنه يمكن تحقيق صفقات أقل، ومع ذلك، فإننا لا نتسرع في إجراء عمليات شراء جديدة لأن السوق يواجه تباطؤًا اقتصاديًا كبيرًا».

ويواجه المصنعون في المنطقة زيادات حادة في التكاليف وسط ارتفاع التضخم، وبالتالي فإن الطلب على المنتجات النهائية يعاني. ويتوقع اللاعبون في جميع أنحاء المنطقة أن تحوم أسعار الراتنج حول مستوياتها الحالية وسط تداول محدود يقترب من عطلة عيد الفطر.

ولم يتضح بعد ما إذا كان الارتفاع الأخير في أسعار النفط الخام بعد خفض أوبك لإنتاج النفط في وقت سابق من هذا الشهر سينعكس على المعنويات. وفي الوقت نفسه، قد يعود اللاعبون أيضًا لتجديد مخزونهم بعد العطلة، مما قد يدعم المعنويات.

بشكل عام، في جميع أنحاء الشرق الأوسط، تم الكشف عن عروض البولي بروبلين والبولي إيثيلين لشهر مايو دون تغيير عن الشهر الذي سبقه، ولكن الخصومات كانت قابلة للتحقيق، بعد أن اتبعت مسارًا تصاعديًا منذ مارس. ويبدو أن تحسين الإمدادات، بعد انتهاء موسم الإغلاق، والانخفاض الملحوظ في الطلب وسط الهدوء الموسمي نظرًا لعطلة شهر رمضان وعيد الفطر، قد تسببا في التراجع الأخير.

أما في السوق الهندي، وجدت أسواق استيراد البولي بروبلين والبولي إيثيلين في الهند دعماً من الارتفاع الأخير في أسعار النفط الخام على الرغم من أن الأسعار كانت في الغالب مستقرة إلى أضعف قليلاً حيث إن أساسيات العرض والطلب لم تتغير كثيرًا.

وتتبعت أسواق البولي أوليفين اتجاهاً أكثر ليونة في مارس بعد أن سجلت مكاسب في الشهرين الأولين من العام. لكن تجار قالوا إن الأسبوع الماضي شهد الأسعار مدعومة بارتفاع أسعار النفط. في الوقت نفسه، ظل الطلب الهندي منخفضًا حتى مع تحسن الواردات من مراكز الإنتاج في الشرق الأوسط مع عودة المنتجين من الصيانة.

شهدت أسعار البولي بروبلين استقرار إلى حد كبير، للربع الأول 2003 لكن الضغط الهبوطي لا يزال مستمراً. ووجدت أسعار الرافيا المستوردة من نوع هومو بولي بروبلين التي انخفضت نتيجة الشحنات الصينية الوفيرة في أوائل الشهر الماضي، دعماً إلى حد ما من ارتفاع أسعار النفط في وقت مبكر من هذا الشهر.

وقال التجار إن الشحنات الصينية من الرافيا هومو بولي بروبلين كانت متاحة بسعر 1040-1060 دولارا للطن تكلفة تخليص الهند، معظمها دون تغيير عن الشهر السابق، على الرغم من وجود عروض تصل إلى 1100 دولار للطن بعد ارتفاع أسعار النفط. ومع ذلك، مع عودة المزيد من إنتاج البولي بروبلين، قد تواجه الأسواق ضغوطًا هبوطية، على حد قولهم. واستمر التجار في قراءة السوق الصيني على أنه يحتوي على شحنات وافرة للتصدير، حيث تم تحديد أسعار شحن الحاويات إلى الهند بحوالي 40-45 دولارًا للطن. وقال مصدر من منتج هندي «التوفر وفير، ولم يتعافَ الطلب كما كنا نرغب ولم تتغير الأسعار كثيرًا، لكن لا يمكننا إنكار استمرار الضغط على البائعين لخفض الأسعار. في حين، إن التكاليف زادت مع الارتفاع الأخير في أسعار النفط الخام وهذا يدعم الأسعار حاليا. أما بالنسبة للبولي إيثيلين، فقد تم اقتباس درجة الفيلم منخفض الكثافة في نطاق سعر 1080-1120 دولارا للطن في الهند، وهو مستقر عند الحد الأدنى و20 دولارًا للطن عند الحد الأعلى مقارنة بالشهر الماضي. وقال متداول: «تم تحديد أسعار الواردات إلى الهند عند الحد الأدنى 1120 دولارًا للطن على الرغم من أن الحد الأدنى كان مدعومًا بارتفاع النفط الخام». وقال مصدر من المنتجين «استمر الطلب على للبولي إيثيلين منخفض الكثافة في الضعف في الهند، وفي شبه القارة بأكملها، مقارنة بالبولي إيثيلين مرتفع الكثافة، ومنخفض الكثافة الخطي على الرغم من أن الإمدادات من جميع درجات البولي إيثيلين كافية، إلا أن أسعار البولي إيثيلين منخفض الكثافة انخفضت بمعدل أسرع بسبب نقص الطلب «. وأضاف: «اتضح أنه كان من الصعب بيع البولي إيثيلين منخفض الكثافة. ومن المتوقع وصول المزيد من الإمدادات من الشرق الأوسط. وقال مصدر في منتج هندي «أساسيات العرض والطلب لم تتغير كثيرًا في السوق الحالية. في الواقع، نتوقع المزيد من الإمدادات من الشرق الأوسط في الأسابيع المقبلة مع انتهاء موسم الصيانات. وقال «المتطلبات لم تزد حيث يبدو أن المشترين يأملون في مزيد من الانخفاض في الأسعار، ومع ذلك، قدم عامل النفط الخام بالتأكيد دفعة صغيرة للمعنويات في السوق الهندية. وأظهرت بيانات كيم اوربس أن أقل من 1500 طن من قدرات البولي بروبيلين في الشرق الأوسط كانت معطلة في أبريل، من حوالي 130.000 طن في مارس. أما بالنسبة للبولي إيثيلين، فقد تمت إزالة حوالي 53290 طنًا من السعة من السوق في مارس، مع انخفاض الرقم المقابل إلى حوالي 5920 طنًا في أبريل. وتظهر البيانات أن الأرقام ستكون أكثر إهمالًا في مايو.وأشار التجار أيضًا إلى فشل الانتعاش المستمر في الأسعار الصينية على الرغم من ارتفاع أسعار النفط حيث أبقى الطلب الضعيف الأسواق تحت الضغط وسط زيادة الإمدادات بشكل عام في آسيا والأسواق المحلية في الصين. وقال متداول «يبدو أن الاتجاه الهبوطي منتشر في جميع أنحاء آسيا وليس فقط في الهند. وأضاف: «نعتقد أن الأسعار قد تظل تحت الضغط على المدى القريب لأن الرياح الموسمية ليست بعيدة جدًا».

النفط يحقق أول خسارة أسبوعية منذ الاضطرابات المصرفية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط لليوم الثالث على التوالي أمس الجمعة محققة أول خسائر أسبوعية ضخمة مع تراجع البيانات الاقتصادية الأميركية وزيادة مخزونات البنزين الأميركية مما أثار مخاوف بشأن ركود وتباطؤ في الطلب العالمي على النفط.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 30 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 80.80 دولارا للبرميل. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط لتسليم يونيو 31 سنتًا أو 0.4 ٪ إلى 77.06 دولارًا للبرميل.

وانخفض كلا الخامين القياسيين بأكثر من 2 ٪ إلى أدنى مستوى لهما منذ أواخر مارس يوم الخميس وسط مخاوف من الركود، وكانا في طريقهما لانخفاض أسبوعي بنحو 6 ٪.

وقال هيرويوكي كيكوكاوا، رئيس ان اس للتجارة، إحدى وحدات نيسان للأوراق المالية: «ظلت معنويات السوق هبوطية بعد البيانات الاقتصادية الأميركية الضعيفة، جنبًا إلى جنب مع توقعات برفع أسعار الفائدة، مما يغذي المخاوف بشأن الركود الذي قد يضعف الطلب على النفط».

وقال كيكوكاوا، «من المتوقع أن يتم تداول خام غرب تكساس الوسيط في نطاق يتراوح بين 75 و80 دولارًا للأسبوع المقبل، حيث يحاول المستثمرون معرفة ما إذا كان الطلب على البنزين في الولايات المتحدة سيرتفع في موسم القيادة الصيفي، وما إذا كان الطلب الصيني على النفط سيرتفع حقًا في النصف الثاني من العام. وأظهرت البيانات الاقتصادية ارتفاع مطالبات البطالة الأسبوعية الأسبوع الماضي، مما يشير إلى أن سوق العمل في الولايات المتحدة قد يبدأ في إظهار علامات التباطؤ مع تأثير التأخر في رفع أسعار الفائدة المتعددة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، مما أثار المخاوف بشأن تباطؤ الطلب على الوقود.

وقال محللون من بنك أستراليا الوطني: «نحن نربط تقلب أسعار النفط على المدى القريب بوضع السوق قبل زيادة أسعار الفائدة»، وأضاف المحللون: «يجتمع كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي في الأسبوع الأول من شهر مايو، ونتوقع استمرار الضغط الهبوطي على أسعار النفط خلال هذه الاجتماعات».

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة يوم الأربعاء أن مخزونات النفط الخام الأميركية تراجعت الأسبوع الماضي أكثر من المتوقع مع ارتفاع عمليات تشغيل المصافي والصادرات، في حين قفزت مخزونات البنزين بشكل غير متوقع بفعل طلب مخيب للآمال.

في غضون ذلك، أظهر مسح أن الصين قد تخفض حصص صادرات المنتجات النفطية المكررة في دفعة ثانية لعام 2023 مع تحسن الطلب المحلي بينما تنحسر الحاجة إلى تعزيز اقتصادها من خلال صادرات المنتجات النفطية.

وعلى صعيد الإمدادات، من المرجح أن يرتفع تحميل النفط من الموانئ الغربية الروسية في أبريل إلى أعلى مستوى منذ 2019، فوق 2.4 مليون برميل يوميا، على الرغم من تعهد موسكو بخفض الإنتاج، بحسب مصادر تجارية وشحن.

إلى ذلك، انخفض إنتاج النفط الخام السعودي بمقدار 3 آلاف برميل في اليوم إلى 10.45 ملايين برميل في اليوم، في فبراير 2023، والذي شهد أيضاً انخفاض صادرات السعودية من النفط الخام بمقدار 203 ألف برميل في اليوم إلى 7.46 ملايين برميل في اليوم، وفقًا لمبادرة بيانات المنظمات المشتركة، جودي، المنشورة في 18 أبريل.

كما زادت صادرات المنتجات النفطية السعودية بمقدار 218 ألف برميل في اليوم في فبراير لتصل إلى 1.48 مليون برميل في اليوم. وارتفعت مخزونات النفط الخام والمنتجات النفطية السعودية التي أغلقت في فبراير بمقدار 316 ألف برميل لتصل إلى 234.9 مليون برميل. وانخفضت مخزونات المنتجات بمقدار 6.57 ملايين بينما زادت مخزونات الخام بمقدار 6.26 ملايين. وأظهرت البيانات ارتفاع الحرق السعودي المباشر بمقدار 17 كيلو بايت في اليوم إلى 329 كيلو بايت / يوم في فبراير.

وبالنسبة للولايات المتحدة، ارتفع إنتاج الخام الأميركي بمقدار 1.1 مليون برميل في اليوم في فبراير إلى 13.60 مليون برميل في اليوم وارتفع بمقدار 2.28 مليون برميل في اليوم عن مستويات العام الماضي.

وارتفعت صادرات الخام الأميركي بمقدار 1.08 مليون برميل في اليوم في فبراير إلى 4.60 ملايين برميل في اليوم. وارتفع إجمالي الطلب على المنتجات في الولايات المتحدة في فبراير بمقدار 3.43 ملايين برميل / اليوم إلى 22.96 مليون برميل في اليوم.

وارتفعت مخزونات النفط الخام الأميركية عند إغلاقها بمقدار 19.2 مليون برميل. وارتفع إجمالي مخزون المنتجات الأميركية بمقدار 10.3 ملايين إلى 665.6 مليون برميل.

وبالنسبة للصين، ارتفعت واردات بكين من الخام بمقدار 1.06 مليون برميل في اليوم في فبراير لتصل إلى 10.99 ملايين برميل في اليوم. وارتفع الطلب الصيني بمقدار 1.46 مليون برميل في اليوم في فبراير إلى 15.18 مليون برميل في اليوم.

وزادت صادرات المنتجات الصينية بمقدار 166 ألف برميل في اليوم في فبراير لتصل إلى 1.73 مليون برميل في اليوم. وزاد تشغيل المصافي الصينية بمقدار 1.49 مليون برميل في اليوم لتصل إلى 15.44 مليون برميل في اليوم. وارتفع إنتاج الخام الصيني بمقدار 430 ألف برميل في اليوم إلى 4.47 ملايين برميل في اليوم.

إما كندا، ارتفع إنتاجها من النفط الخام بمقدار 161 ألف برميل في اليوم. كما ارتفعت صادرات كندا من النفط الخام بمقدار 285 ألف برميل في اليوم إلى أعلى مستوى مسجل في بيانات جودي.

وشملت بيانات جودي كوريا التي ارتفعت وارداتها من النفط الخام بمقدار 462 ألف برميل في اليوم إلى أعلى مستوى لها في 7 أشهر. وارتفعت مخزونات النفط الخام في كوريا بمقدار 6.26 ملايين إلى أعلى مستوى لها في 20 شهرًا.

ويرى المحللون ان النفط توجه إلى أول خسارة أسبوعية منذ الأزمة المصرفية الشهر الماضي، متأثرًا بمخاوف بشأن الطلب والاقتصاد الأميركي. تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط نحو 77 دولارًا للبرميل وانخفضت بأكثر من 6 ٪ هذا الأسبوع.

تومض أسواق الوقود من البنزين إلى الديزل بوادر ضعف، بينما قال مجلس الاحتياطي الفيدرالي إن الاقتصاد الأميركي قد توقف في الأسابيع الأخيرة. وقد أضافت احتمالية المزيد من التضييق النقدي إلى الرياح المعاكسة.

وقال فيفيك دهار، مدير أبحاث التعدين وسلع الطاقة في بنك الكومنولث الأسترالي: «إن الانخفاض الحاد في هوامش التكرير في آسيا يثير بعض المخاوف الصحيحة بشأن كيفية أداء الطلب الآسيوي على النفط». هناك «مخاوف ذات مصداقية من أن الطلب على البنزين والديزل قد يتآكل بالفعل».

تخلى النفط عن معظم المكاسب التي تحققت بعد أن تفاجأت أوبك + الأسواق بتعهد مفاجئ بخفض الإنتاج، حيث تواصل المخاوف المستمرة بشأن التوقعات على المدى القريب الضغط على الأسعار. ومع ذلك، يراهن الكثيرون على أن انتعاش الصين من قيود كوفيد سوف يدعم ارتفاع النفط الخام في وقت لاحق من هذا العام. وقال مسؤول أميركي إن الولايات المتحدة قد تبدأ في إعادة ملء احتياطيها البترولي الاستراتيجي في أقرب وقت في الربع الثالث من عام 2023 إذا كانت الأسعار مواتية. وسيعتمد التوقيت على صيانة البنية التحتية ومدى نجاح الإدارة في إدارة بيع 26 مليون برميل بتكليف من الكونغرس بحلول 30 يونيو.

وبحسب نشرة إنيرجي اوتلوك أدفايزر الأميركية، تراجعت صادرات النفط الخام السعودي إلى السوق الأميركية إلى 137000 برميل يوميًا في مارس، بناءً على أرقام من شركة استخبارات البيانات كبلر. وبدأت التدفقات في الانخفاض إلى ما دون 200 ألف برميل في اليوم في فبراير وكانت بالقرب من هذا المستوى حتى الآن هذا الشهر. وذكرت النشرة الاستشارية على النقيض من ذلك، بلغت صادرات الخام السعودي إلى الولايات المتحدة نحو 335 ألف برميل في اليوم في مارس 2022، وما يقرب من 405 ألف برميل في اليوم في فبراير من ذلك العام.

كانت آخر مرة كانت فيها الصادرات منخفضة للغاية مقارنة بالبيانات التاريخية في أكتوبر ونوفمبر 2020 عندما انخفضت التدفقات السعودية إلى الولايات المتحدة إلى 100,000 برميل في اليوم و138,000 برميل في اليوم على التوالي.

ويمكن أن يُعزى الانخفاض الشهر الماضي جزئيًا إلى إغلاق وحدة كوكر التابعة لمصفاة موتيفا ومقرها تكساس، وهي أكبر مصفاة في أميركا الشمالية بطاقة تكرير خام تبلغ 630 ألف برميل في اليوم. في يناير 2023. وأعلنت أرامكو عن استحواذ شركة أرامكو للتجارة على شركة موتيفا للتجارة بنسبة 100 ٪، وهي خطوة قالت شركة النفط السعودية العملاقة إنها ستعزز عمليات شركة أرامكو التجارية العالمية ومحفظة أعمالها الواسعة، مع وصول متزايد إلى مصفاة موتيفا.

بناءً على البيانات التي استخدمتها إنيرجي اوتلوك أدفايزر، والتي تعود إلى عام 2018، بلغت صادرات الخام السعودي إلى السوق الأميركية 1.4 مليون برميل يوميًا في صيف 2018 (في يوليو وأغسطس) قبل أن تبدأ في الانخفاض دون هذا المستوى. ومع ذلك، قفزت الصادرات لاحقًا إلى نحو 1.35 مليون برميل يوميًا في أبريل 2020 في أعقاب انهيار تحالف أوبك+ وفقًا لبيانات كبلر.

وذكرت النشرة ان الانخفاض الأخير الذي لوحظ في تدفقات النفط الخام السعودي إلى الولايات المتحدة مؤقت «ونحن نراقب أكبر مصفاة في الولايات المتحدة لنرى كيف ستنعكس خطط أرامكو «لتوسيع نطاقها الجغرافي وحجم عملياتها» في السوق الأميركية»، بحسب إنيرجي اوتلوك أدفايزر.

اتساع الفجوة العالمية بين العرض والطلب يدفع الأسعار نحو 100 دولار للبرميل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية أمس الخميس، حيث أدت البيانات الاقتصادية الأميركية الضعيفة وتوقعات رفع أسعار الفائدة إلى ارتفاع الدولار، مما أثار مخاوف من أن يؤدي ارتفاع الدولار إلى الإضرار بالطلب العالمي على النفط بجعله أغلى.

خسرت العقود الآجلة لخام برنت 78 سنتًا أو 0.94 ٪ لتتداول عند 82.34 دولارًا للبرميل. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 95 سنتًا أو 1.20 ٪ إلى 78.21 دولارًا بحلول الساعة 0615 بتوقيت غرينتش.

وانخفض كلا الخامين القياسيين، لليوم الثاني بعد انخفاض بنسبة 2 ٪ يوم الأربعاء، عند أدنى مستوياتهما منذ إعلان أوبك + عن خفض مفاجئ للإنتاج في 2 أبريل. وقال إدوارد مويا كبير محللي السوق في أواندا في مذكرة للعملاء «عاد خام غرب تكساس الوسيط إلى ما دون مستوى 80 دولارا ويمكن أن يستمر في الانحدار إذا استؤنفت تجارة الدولار القوية».

وارتفع مؤشر الدولار الأميركي بنحو 0.40 ٪ خلال هذا الأسبوع، علماً بأن ارتفاع الدولار يجعل النفط أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى. وقالت تينا تينج، المحللة في، سي ام سي ماركيت في أوكلاند، في رسالة بالبريد الإلكتروني: «لقد أثر الدولار القوي على أسواق النفط هذا الأسبوع، حيث تعززت احتمالات استمرار رفع أسعار الفائدة مع ارتفاع عائدات السندات مرة أخرى».

وأضافت: «على الرغم من أن الصين أبلغت عن بيانات الناتج المحلي الإجمالي أفضل من المتوقع، إلا أن كل من الإنتاج الصناعي واستثمارات الأصول الثابتة لم ترق إلى مستوى البيانات المتفق عليها، الأمر الذي لم يساعد في تعزيز أسعار النفط».

ولم يتغير النشاط الاقتصادي الأميركي كثيرًا في الأسابيع الأخيرة، مع تراجع نمو التوظيف إلى حد ما ويبدو أن زيادات الأسعار تتباطأ، وفقًا لتقرير بنك الاحتياطي الفيدرالي الذي نُشر يوم الأربعاء. وقالت أبحاث ايه ان زد، في مذكرة للعملاء: «هذه الأسواق غير المستقرة، تضخم المخاوف الأخيرة من أن التشديد النقدي قد أضعف الطلب على النفط بينما تجاهل السوق تقرير مخزون إدارة معلومات الطاقة الصعودي نسبيًا».

وتراجعت مخزونات الخام الأميركية بمقدار 4.6 ملايين برميل الأسبوع الماضي مع زيادة تشغيل المصافي وزيادة الصادرات، في حين قفزت مخزونات البنزين بشكل غير متوقع بسبب الطلب المخيب للآمال، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وكان انخفاض مخزون النفط الخام أكثر حدة من تقديرات المحللين البالغة 1.1 مليون برميل، وتقديرات معهد البترول الأميركي في وقت متأخر من يوم الثلاثاء البالغة 2.7 مليون برميل.

على صعيد الإمدادات، من المرجح أن يرتفع تحميل النفط من الموانئ الغربية الروسية في أبريل إلى أعلى مستوى منذ 2019، فوق 2.4 مليون برميل يوميا، على الرغم من تعهد موسكو بخفض الإنتاج، بحسب مصادر تجارية وشحن.

وقالت شركة بيكر هيوز يوم الأربعاء إنها تجاوزت تقديرات أرباح الربع الأول، حيث عزز ارتفاع أسعار النفط الطلب على معداتها وخدماتها، مما أدى إلى ارتفاع أسهم الشركة. كانت أسواق النفط متقلبة، حيث تراجعت الشهر الماضي بسبب مخاوف من أزمة مصرفية وتوترات اقتصادية قبل أن تتعافى بعد خفض مفاجئ للإنتاج من قبل أعضاء أوبك + وطلب قوي في الصين.

وقال لورنزو سيمونيلي الرئيس التنفيذي لشركة بيكر هيوز «نظل متفائلين بشأن مستقبل خدمات الطاقة» على الرغم من تقلب أسعار النفط، وأضاف أن الإنفاق على النفط والغاز أصبح «أقل حساسية لتقلبات أسعار السلع الأساسية»، مشيرًا إلى عوامل مثل تطوير مشروعات الغاز الطبيعي المسال.

وارتفعت أسهم بيكر هيوز بنسبة 2.5 ٪ في التعاملات المبكرة عند 30.30 دولارًا. فهي مسطحة تقريبًا منذ بداية العام وحتى تاريخه. وقال سيمونيلي إن الانخفاضات الأخيرة في أسعار الغاز الطبيعي المسال العالمية «إيجابية صافية» للقطاع، مما يدعم الطلب، ويتوقع أن تتم الموافقة على ما بين 65 مليونا و115 مليون طن سنويًا من الإنتاج المستقبلي في عام 2023.

وفي الوقت نفسه، خفضت بيكر هيوز وجهة نظرها بشأن نمو الإنفاق في عمليات الحفر والإكمال في أميركا الشمالية لهذا العام إلى أرقام مزدوجة منخفضة من رقمين متوسط إلى مرتفع في وقت سابق. وبشكل عام، تتوقع الشركة نموًا مزدوجًا في الإنفاق من قبل شركات التنقيب عن النفط والغاز هذا العام، وإيرادات للعام بأكمله تتراوح بين 24 مليار دولار و26 مليار دولار، ارتفاعًا من 21.2 مليار دولار في عام 2022.

وبلغ الربح المعدل 289 مليون دولار، أو 28 سنتًا للسهم الواحد، للربع المنتهي في 31 مارس، متجاوزًا تقديرات وول ستريت البالغة 26 سنتًا لكل سهم، ولكن بانخفاض من 38 سنتًا في الربع السابق.

وقالت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إن مخاوف الجمهوريين بشأن أضرار احتياطي النفط لا أساس لها من الصحة. وقالت إن مخاوف المشرعين الجمهوريين من أن سحب النفط القياسي العام الماضي من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي ألحق أضرارا بكهوف الملح الدقيقة في النظام لا أساس له من الصحة.

لكن، باعت الإدارة العام الماضي 180 مليون برميل نفط غير مسبوق من احتياطي البترول الاستراتيجي، وهو نظام مجوف من الكهوف الملحية الطبيعية على طول سواحل تكساس ولويزيانا. وأطلق الرئيس جو بايدن عملية البيع للسيطرة على أسعار الوقود المرتفعة التي ارتفعت بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، بينما بدأ الناس في السفر أكثر مع انحسار الوباء العالمي.

أدى هذا السحب إلى استنفاد احتياطي البترول الاستراتيجي، وهو أكبر مخزون للنفط في حالات الطوارئ في العالم، إلى أدنى مستوى منذ عام 1983. كما أدى إلى مخاوف بعض الجمهوريين من أن الانسحاب قد يضر ببعض كهوف احتياطي البترول الاستراتيجي. وذلك لأن الزيت يتم دفعه خارج احتياطي البترول الاستراتيجي عن طريق حقن الماء في كهوف الملح، والتي يمكن أن تذوب جدرانها جزئيًا، مما يؤثر على أشكال وأحجام الحاويات.

وكتب السناتور جون باراسو والنائبة كاثي ماكموريس رودجرز، وكلاهما جمهوريان، إلى وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر جرانهولم في نوفمبر مع مخاوف من أن «النضوب السريع للاحتياطي الاستراتيجي قد تسبب في إلحاق الضرر بخطوط أنابيب وكهوف احتياطي البترول الاستراتيجي، مما يضر بقدرتها على تلبية أمن الطاقة».

وقالت كاثلين هوجان، مسؤولة البنية التحتية في وزارة الطاقة، في رسالة تلقاها المشرعون في 12 أبريل، إن هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة. وقال هوجان في الرسالة، التي لم يتم الإبلاغ عنها من قبل: «المبيعات الطارئة الضرورية التي حدثت في عام 2022 لم تلحق أضرارًا بخطوط أنابيب أو كهوف احتياطي البترول الاستراتيجي».

وقال هوجان: «يواصل كبار علماء الجيولوجيا بالأمة في مختبر ساندیا الوطني بوزارة الطاقة الأميركية مراقبة سلامة الكهوف عن كثب، ويظل احتياطي الطاقة الاستراتيجي جاهزًا من الناحية التشغيلية للاستجابة لانقطاع الإمداد في المستقبل، في حالة حدوثه».

وقال هوجان في الخطاب إن الصيانة بدأت في عام 2016 وأن طلب وزارة الطاقة من الكونغرس العام الماضي للحصول على 500 مليون دولار إضافية كان لزيادة التكاليف، وليس بسبب الأضرار الناجمة عن الإصدار. وكتب هوجان أن أعمال الصيانة «شهدت نفس تأثيرات سلسلة التوريد ونقص العمالة وغيرها من المشكلات التي واجهتها العديد من الشركات التجارية في أعقاب جائحة كوفيد19».

وتشير غالبية التحليلات إلى ان سوق النفط على وشك أن يصبح أكثر إحكاما. وأصدرت وكالة الطاقة الدولية مؤخرًا تقريرها عن سوق النفط في أبريل. ويتوقع مشرف الطاقة العالمي أن يرتفع الطلب على النفط هذا الصيف، وسيأتي ذلك مع تقلص الإمدادات بعد أن قادت المملكة العربية السعودية مؤخرًا خفضًا كبيرًا للإنتاج.

فيما يجب أن تدفع هذه القوى المتصارعة أسعار النفط إلى الأعلى في الأشهر المقبلة، وهذا يوفر وقتًا رائعًا لشراء مخزونات النفط. ومن بين أهم الشركات التي يجب أن تفكر في الشراء قبل هذا الارتفاع هي ديفون للطاقة، ودايموندباك للطاقة، وماراثون اويل. وقامت شركات النفط الثلاث مؤخرًا بعمليات استحواذ، مما عزز قدرتها على جني الأموال من ارتفاع أسعار النفط الخام.

وتتوقع أحدث تقارير لوكالة الطاقة الدولية ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 2 مليون برميل يوميًا إلى مستوى قياسي بلغ 101.9 مليون برميل في اليوم هذا العام. ويعد الطلب على وقود الطائرات عاملاً كبيرًا يغذي زيادة الاستهلاك، والتي تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تدفع 57 ٪ من النمو المتوقع لهذا العام.

وتتوقع أن تتسع الفجوة العالمية بين العرض والطلب في الأشهر المقبلة لتصل إلى مليوني برميل في اليوم بحلول الربع الثالث. هذه الفجوة الواسعة يمكن أن ترسل أسعار النفط الخام من مستوياتها الحالية في الثمانينات من القرن الماضي إلى نطاق 90-100 دولار للبرميل.

وفي وضع أكبر للاستفادة من الفرصة، ستفيد أسعار النفط المرتفعة جميع منتجي النفط. ومع ذلك، فإن البعض في وضع أفضل للاستفادة من أسعار النفط الخام المرتفعة لأنهم قاموا بعمليات استحواذ ذات مغزى في الأشهر الأخيرة.

وقامت شركة ديفون للطاقة بعمليتي استحواذ في العام الماضي، وأنفقت 865 مليون دولار لشراء حصص الإيجار والأصول ذات الصلة لشركة ريمروك لتعزيز موقعها في حوض ويليستون. وأعقب ذلك الاستحواذ على شركة فاليدوس للطاقة مقابل 1.7 مليار دولار، مما عزز موقعها في إيجل فورد. ودفعت الشركة أقل من 2.2 ضعف التدفق النقدي لعمليات الاستحواذ هذه.

نتيجة لذلك، وضعت هذه الصفقات ديفون في وضع أقوى للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط هذا العام. سيؤدي ذلك إلى منح ديفون المزيد من الأموال للعودة إلى المساهمين بدفع 50 ٪ من التدفق النقدي الحر في توزيعات الأرباح ويمكنه إعادة أموال إضافية للمستثمرين من خلال عمليات إعادة شراء للأسهم.

وقامت شركة دايموندباك للطاقة أيضًا بإجراء عمليتي استحواذ في العام الماضي لتعزيز موقعها في حوض برميان. واشترت فايربيرد للطاقة مقابل 775 مليون دولار نقدًا بالإضافة إلى 5.86 مليون من أسهمها.

تبع ذلك شراء لاريو بيرميان مقابل 850 مليون دولار نقدًا بالإضافة إلى 4.18 مليون سهم. وتوقعت الشركة أن تعزز الصفقات التراكمية التدفق النقدي الحر عند توقعات أسعار النفط في ذلك الوقت. ومع احتمال ارتفاع أسعار النفط الخام الآن، فإنهم يجعلون الشركة قادرة على إنتاج المزيد من التدفق النقدي الحر هذا العام. سيمكن ذلك شركة دايموندباك للطاقة من إعادة المزيد من الأموال إلى مستثمريها. فهي ترسل لهم ما يصل إلى 75 ٪ من تدفقاتها النقدية الفصلية المجانية من خلال مزيج من توزيعات الأرباح وعمليات إعادة الشراء.

ودخلت ماراثون اويل أيضًا في لعبة الاستحواذ العام الماضي حيث دفعت 3 مليارات دولار لشراء شركة إينزاين للموارد الطبيعية لتعزيز موقعها في حوض إيجل فورد. مكنت الصفقة التراكمية العالية شركة ماراثون أويل من زيادة أرباحها بنسبة 11 ٪ بعد إغلاقها بناءً على نظرتها لأسعار النفط في ذلك الوقت. ومع استعداد أسعار النفط الخام للارتفاع، ستنتج ماراثون المزيد من السيولة الفائضة هذا العام. سيعطيها المزيد من المال لإعادة شراء الأسهم.

مخاوف الركود وتباطؤ الطلب يهيمنان على تعاملات سوق النفط .. 6 ٪ انخفاض في أسبوع

الاقتصادية

تراجعت أسعار النفط مواصلة خسائر الجلستين السابقتين، إذ أثار ضعف بيانات اقتصادية أمريكية وزيادة مخزونات الوقود الأمريكية مخاوف بشأن ركود وتباطؤ الطلب على النفط.

وبحلول الساعة 0101 بتوقيت جرينتش انخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم حزيران (يونيو) 14 سنتا أو 0.2 في المائة إلى 80.96 دولار للبرميل، وفقا لـ»رويترز».

وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط تسليم يونيو 12 سنتا أو 0.2 في المائة إلى 77.25 دولار للبرميل. وتراجع الخامان بأكثر من 2 في المائة إلى أدنى مستوياتهما منذ نهاية آذار (مارس) أمس الأول، وسط مخاوف من ركود محتمل، مع تسجيلهما انخفاضا أسبوعيا بنحو 6 في المائة.

وكشفت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات الخام الأمريكية انخفضت 4.6 مليون برميل في الأسبوع الماضي، أكثر من المتوقع، مع تشغيل المصافي وزيادة الصادرات، بينما ارتفعت مخزونات الوقود على نحو غير متوقع بفعل طلب مخيب للتوقعات.

وقال بوب ياوجر المدير التنفيذي لعقود الطاقة الآجلة لدى ميزوهو «في نهاية المطاف، أحد الأسباب الكبيرة لهذا الانخفاض هو الخوف من الركود».

وزاد عدد الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة في الولايات المتحدة زيادة متواضعة الأسبوع الماضي، في إشارة إلى ضعف تدريجي في سوق العمل بعد رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» أسعار الفائدة عدة مرات على مدى عام. ومخزونات البنزين قفزت الأسبوع الماضي بشكل غير متوقع بمقدار 1.3 مليون برميل لتبلغ 223.5 مليون برميل. وانخفض الطلب الضمني على البنزين 3.9 في المائة عن مستوياته قبل إلى 8.5 مليون برميل يوميا.

وأظهرت واردات أوروبا من الديزل «السولار» التي تراجعت في بداية العام الحالي بسبب حظر استيراده من روسيا، مؤشرات على التعافي خلال الأسبوعين الماضيين.

وبحسب بيانات شركة فورتيكسا لمتابعة حركة الملاحة البحرية وصلت واردات الاتحاد الأوروبي وبريطانيا من الديزل إلى نحو 1.15 مليون برميل يوميا خلال النصف الأول من الشهر الحالي، بزيادة نسبتها 32 في المائة عن الفترة نفسها من الشهر الماضي. وأشارت وكالة «بلومبيرج» للأنباء إلى وصول هذه الواردات خلال أول أسبوعين من الشهر الحالي إلى أعلى مستوى لها منذ بدء فرض الحظر على استيراد المنتجات النفطية الروسية في 5 شباط (فبراير) الماضي، ولا يقل كثيرا عن متوسط حجم الواردات خلال الربع الثاني من العام الماضي. وأضافت «بلومبيرج»، أن «أوروبا عوضت الفجوة التي أحدثها حظر الاستيراد من روسيا من خلال التوسع في استيراد الديزل من دول الشرق الأوسط وآسيا». ومع زيادة الطلب في أوروبا على الديزل الفاخر مقارنة بآسيا زادت إمدادات هذا الوقود عبر قناة السويس إلى أوروبا خلال الأسابيع الأخيرة.

في الوقت نفسه، من المتوقع استمرار زيادة الواردات الأوروبية خلال الفترة المقبلة مع عودة العمل إلى عدد من الموانئ الفرنسية التي شهدت سلسلة إضرابات عمالية، احتجاجا على تعديل قانون التقاعد.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في «أواندا»، في مذكرة للعملاء «عاد خام غرب تكساس الوسيط إلى مستوى أقل من 80 دولارا، وقد يواصل الانخفاض إذا استمر التداول القوي للدولار».

وصعد مؤشر الدولار بنحو 0.40 في المائة، خلال هذا الأسبوع. ويجعل ارتفاع الدولار النفط المقوم بالعملة الأمريكية أعلى ثمنا لحائزي العملات الأخرى. وكشف تقرير لمجلس الفيدرالي الأمريكي نشر الأربعاء أن النشاط الاقتصادي الأمريكي لم يطرأ عليه تغير يذكر في الأسابيع الماضية، إذ نما التوظيف على نحو معتدل نسبيا، بينما تباطأت زيادة الأسعار على ما يبدو. من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 48.41 دولار للبرميل الأربعاء مقابل 85.51 دولار للبرميل فى اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك الخميس «إن سعر السلة التى تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق رابع انخفاض على التوالي، وإن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 84.64 دولارا للبرميل».

2.26 مليون برميل يوميا صادرات روسيا النفطية إلى الصين .. مستوى قياسي

الاقتصادية

حافظت روسيا على مكانتها كأكبر مورد للنفط للصين في آذار (مارس) مع اقتناص المشترين فرصة العقوبات المفروضة على خامي الأورال وإسبو، ليشتروا الشحنات بخصومات كبيرة، بحسب ما أظهرت بيانات صادرة عن الحكومة الصينية أمس.

ووفقا للإدارة العامة للجمارك، بلغ إجمالي الواردات من روسيا 9.61 مليون طن في مارس أو 2.26 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى على الإطلاق. وزادت الشحنات 50 في المائة من 1.50 مليون برميل يوميا في الفترة نفسها من 2022.

يأتي هذا مقارنة بـ1.94 مليون برميل يوميا خلال شهري يناير وفبراير، ما رفع إجمالي كميات النفط الروسي خلال الربع الأول إلى 25.29 مليون طن. وكان الرقم القياسي السابق لحجم الشحنات الشهرية من روسيا إلى الصين 1.98 مليون برميل يوميا في أيار (مايو) 2022.

وأظهرت بيانات الجمارك أيضا أن الواردات من ماليزيا بلغت 1.07 مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة، بزيادة 140.1 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وغالبا ما تستخدم ماليزيا كنقطة وسيطة لنقل الشحنات المفروضة عليها عقوبات من إيران وفنزويلا.

واستمرت صادرات النفط الخام الروسي إلى الهند دون عوائق، حيث أصبحت شركات التكرير الهندية أكثر مهارة في ترتيب وصول شحنات النفط الروسي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في مختلف أنحاء البلاد.

وقال موكيش سورانا، الرئيس التنفيذي لشركة راتناجيري ريفاينر آند بتروكيمياكز ليمتد الجديدة لتكرير النفط، التي أسسها عدد من شركات التكرير في تصريحات أمس، «إنه من المفيد للجميع عدم خروج النفط الروسي من السوق، وأن يتدفق إلى بعض مناطق العالم».

حافظت روسيا على مكانتها كأكبر مورد للنفط للصين في آذار (مارس) مع اقتناص المشترين فرصة العقوبات المفروضة على خامي الأورال وإسبو، ليشتروا الشحنات بخصومات كبيرة، بحسب ما أظهرت بيانات صادرة عن الحكومة الصينية أمس. ووفقا للإدارة العامة للجمارك، بلغ إجمالي الواردات من روسيا 9.61 مليون طن في مارس أو 2.26 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى على الإطلاق. وزادت الشحنات 50 في المائة من 1.50 مليون برميل يوميا في الفترة نفسها من 2022. يأتي هذا مقارنة بـ1.94 مليون برميل يوميا خلال شهري يناير وفبراير، ما رفع إجمالي كميات النفط الروسي خلال الربع الأول إلى 25.29 مليون طن. وكان الرقم القياسي السابق لحجم الشحنات الشهرية من روسيا إلى الصين 1.98 مليون برميل يوميا في أيار (مايو) 2022. وأظهرت بيانات الجمارك أيضا أن الواردات من ماليزيا بلغت 1.07 مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة، بزيادة 140.1 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وغالبا ما تستخدم ماليزيا كنقطة وسيطة لنقل الشحنات المفروضة عليها عقوبات من إيران وفنزويلا. واستمرت صادرات النفط الخام الروسي إلى الهند دون عوائق، حيث أصبحت شركات التكرير الهندية أكثر مهارة في ترتيب وصول شحنات النفط الروسي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في مختلف أنحاء البلاد.

وقال موكيش سورانا، الرئيس التنفيذي لشركة راتناجيري ريفاينر آند بتروكيمياكز ليمتد الجديدة لتكرير النفط، التي أسسها عدد من شركات التكرير في تصريحات أمس، «إنه من المفيد للجميع عدم خروج النفط الروسي من السوق، وأن يتدفق إلى بعض مناطق العالم». وأضاف أن «النفط الروسي يصل إلى الهند دون متاعب ولا مشكلات كثيرة، وفي حالة ظهور مشكلات، هناك طرق ووسائل تضمن التعامل معها». يذكر أن الهند أصبحت سوقا رئيسة للنفط الخام الروسي الذي يخضع للحظر في أوروبا بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا في شباط (فبراير) من العام الماضي. في الوقت نفسه، قررت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى وضع سقف لسعر النفط الروسي عند مستوى 60 دولارا للبرميل لكي تحافظ على استمرار تدفق النفط الروسي إلى السوق الدولية، وفي الوقت نفسه تقليص إيرادات روسيا من هذه الصادرات.

وقالت الهند في وقت سابق من الشهر الحالي «إنها تدرس شراء النفط الروسي بسعر قريب من سقف الأسعار أو أعلى منه إذا لزم الأمر». ويسيطر خام الأورال القياسي للنفط الروسي على الصادرات النفطية الروسية إلى الهند، حيث يتم إنتاجه وتصديره من غرب روسيا، في حين إن سعره ما زال أقل من سقف الأسعار الغربي بحسب سورانا، الذي أضاف أنه «يمكن سداد قيمة المشتريات بعملات مختلفة مثل الدولار والروبل والروبية، دون حدوث أي مشكلات حتى الآن».

النفط يسجل خسائر أسبوعية ويسلط الضوء على التخفيضات الطوعية في مايو

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الجمعة، مواصلة خسائر الجلستين السابقتين، بانخفاض أسبوعي، إذ أثار ضعف بيانات اقتصادية أميركية وزيادة مخزونات الوقود في الولايات المتحدة، مخاوف بشأن ركود وتباطؤ الطلب على النفط.

ويسلط تراجع النفط إلى أقل من 80 دولارا للبرميل خلال تعاملات الأسبوع، الضوء على قرار التخفيضات الطوعية للدول العربية الأعضاء في أوبك بلس بالإضافة إلى روسيا، في بداية الشهر الحالي، إذ بلغ حجم التخفيضات في إنتاج النفط نحو 1.1 مليون برميل يومياً، من دون موسكو، التي قررت تمديد خفض إنتاجها هي الأخرى 500 ألف برميل يومياً، ليصل إجمالي التخفيضات إلى 1.6 مليون برميل يومياً، على أن يتم التطبيق بداية مايو (أيار) المقبل.

وقالت السعودية، حينها، إن التخفيضات الطوعية في الإنتاج هي «تدبير احترازي يهدف إلى دعم استقرار السوق». وذكر ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي، أن التدخل في متغيرات السوق أحد أسباب التخفيضات الجديدة.

جاءت «التخفيضات الطوعية» التي تبدأ من شهر مايو المقبل حتى نهاية العام، وسط خطط أميركية ببدء سحب 26 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط بداية أبريل (نيسان) الحالي حتى يونيو (حزيران) المقبل.

وأمس الجمعة، قال الكرملين إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ناقش اتفاق أوبك بلس لخفض إنتاج النفط مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في اتصال هاتفي. وذكر الكرملين في بيان أن الزعيمين عبرا عن رضاهما عن مستوى التعاون بين البلدين لتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

وبحلول الساعة 15:00 بتوقيت غرينتش انخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 0.60 سنت أو 0.7 في المائة إلى 81.20 دولار للبرميل. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط تسليم يونيو 0.33 سنت أو 0.4 في المائة إلى 77.44 دولار للبرميل.

وتراجع الخامان بأكثر من 2 في المائة إلى أدنى مستوياتهما منذ نهاية مارس (آذار) يوم الخميس وسط مخاوف من ركود محتمل، ويتجهان صوب تسجيل انخفاض أسبوعي بنحو 6 في المائة.

وكشفت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الأربعاء عن أن مخزونات الخام الأميركية انخفضت في الأسبوع الماضي أكثر من المتوقع مع تشغيل المصافي وزيادة الصادرات، بينما ارتفعت مخزونات الوقود على نحو غير متوقع بفعل طلب مخيب للتوقعات.

في الأثناء، أظهرت بيانات صادرة عن الحكومة الصينية أمس، أن روسيا حافظت على مكانتها بوصفها أكبر مورد للنفط للصين في مارس مع اقتناص المشترين فرصة العقوبات المفروضة على خامي الأورال وإسبو ليشتروا الشحنات بخصومات كبيرة.

ووفقا لبيانات من الإدارة العامة للجمارك، بلغ إجمالي الواردات من روسيا 9.61 مليون طن في مارس، أو 2.26 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى على الإطلاق. وزادت الشحنات 50 في المائة من 1.50 مليون برميل يوميا في الفترة نفسها من عام 2022.

يأتي هذا بالمقارنة مع 1.94 مليون برميل يوميا خلال شهري يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط) مما رفع إجمالي كميات النفط الروسي خلال الربع الأول إلى 25.29 مليون طن. وكان الرقم القياسي السابق لحجم الشحنات الشهرية من روسيا إلى الصين 1.98 مليون برميل يوميا في مايو 2022.

وبلغ إجمالي الواردات من الخام السعودي 8.90 مليون طن في مارس، بما يعادل 2.10 مليون برميل يوميا، ارتفاعا من 1.61 مليون برميل يوميا قبل عام. ويمثل هذا زيادة على معدل شهري يناير وفبراير البالغ 1.72 مليون برميل يوميا، كما رفع إجمالي الإمدادات السعودية خلال الربع الأول إلى 22.82 مليون طن.

وأظهرت بيانات الجمارك أيضا أن الواردات من ماليزيا بلغت 1.07 مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة، بزيادة 140.1 في المائة على الفترة نفسها من العام الماضي. وغالبا ما تُستخدم ماليزيا كنقطة وسيطة لنقل الشحنات المفروض عليها عقوبات من إيران وفنزويلا.

«كيبك» الكويتية تعلن استئناف تشغيل مصفاة الزور

الشرق الأوسط

أعلنت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك)، أمس (الجمعة)، استئناف تشغيل المصفاة الأولى في مجمع الزور النفطي، بعد توقفها جزئياً جراء مشكلات فنية.

وقال الناطق الرسمي باسم الشركة عبد اللّه العجمي إن الاستعدادات بدأت لعمليات التصدير.

وأوضح العجمي، في بيان نشرته الشركة على «تويتر»، أن فرق العمليات والفرق المساندة بذلت جهوداً مكثفة ومتواصلة لإعادة تشغيل المصفاة تدريجياً خلال وقت قياسي.

وأضاف أن «كيبك» بدأت الاستعدادات لعمليات التصدير الخارجي بعد إعادة التشغيل تلبية لاحتياجات السوق العالمية.

وأشار إلى أن مصفاة الزور أثبتت جدارتها في تحقيق متطلبات الأسواق العالمية من المنتجات البترولية ذات الجودة العالية؛ إذ تم تزويد 18 دولة بهذه المنتجات عن طريق 68 شحنة تم تصديرها من مرافق الشركة حتى 13 مارس (آذار) الماضي، ما يدعم موازنة البلاد بالمزيد من الإيرادات النفطية ويساعد على إنعاش الاقتصاد الكويتي.

وكانت «كيبك» قد أعلنت في 12 أبريل (نيسان) الجاري أن عمليات تشغيل مصفاة الزور «تواجه تحديات فنية بسيطة أدت إلى توقف جزئي»، وفقاً لوكالة الأنباء الكويتية. يذكر أن تشغيل المصفاة الأولى انطلق في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي.

بوتين ومحمد بن سلمان يؤكدان ارتياحهما للتعاون في «أوبك+»

اقتصاد الشرق

بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في اتصال هاتفي، تعاون «أوبك+»، حيث أعربا عن «ارتياحهما لمستوى التنسيق داخل التحالف من أجل ضمان استقرار سوق النفط العالمية»، وفق بيان صدر اليوم الجمعة عن الكرملين.

المكالمة الهاتفية بين الزعيمين الفعليين لـ«أوبك+»، والتي جاءت بمبادرة من الرياض، تأتي في أعقاب التخفيضات المفاجئة للإنتاج تجاوزت المليون برميل يومياً في وقت سابق من الشهر الجاري. وقادت المملكة العربية السعودية التخفيضات، مع تعهدها بخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً، في حين مدّدت روسيا خفضها الحالي حتى نهاية العام.

قال دميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين يوم الثالث من أبريل الجاري، إن التخفيضات المفاجئة كانت مدفوعة باهتمام المنتجين «بالمحافظة على أسعار النفط الخام والمنتجات البترولية عند مستوى معين».

كما ناقش الأمير محمد بن سلمان والرئيس الروسي العلاقات الثنائية، مع التركيز على زيادة توسيع «العلاقات المتبادلة التي تحقق المصالح المشتركة في مجالات التجارة، والاقتصاد، والاستثمار، والطاقة»، وفقاً لما جاء في بيان الكرملين. كما تحدثا عن آفاق تعاون المملكة العربية السعودية مع دول مجموعة «بريكس» (BRICS).

شكراً